

لكن مع الأسف لم يتجاوب أحد الا البعض وصرنا نلجا لصيغ تقديمها للرئيس حسين الحسيني، في النهاية حصل اعتماد للمجلسين كنص لحل مشكلة تمثيل الطوائف والمذاهب وليس فقط المادة 95 وإلى جانبها هناك مع انتخاب أول مجلس وطني غير طائفي يستحدث مجلسا للشيوخ تتمثل فيه الطوائف، منصور: مهمته كانت أن تناط به بعض الأمور التي تشكل هواجس عند بعض الطوائف وخصوصا المسيحية.

الخطيب: في الجلسة الأولى كل نائب أدلى ببدوه وعندما تحدثنا لم نتناول في المجلسين لامن قريب ولامن بعيد حيثياته وخلفياته الميثاقية كي نؤكد أن المفريد نقاش والطوائف اعازار كانا من أكثر الناشطين في الكتابات حول المجلسين وحيثياتهما لاعتمادها ومرت القضية، في سياق الكلمة التي تحدث بها حينها قلت أنه لا يوجد مارونية سياسية فسفقت لي جورج سعادة تائبدا، وإذا تحدثنا في هذا الموضوع نواجه سنية سياسية وبعدها شيعية سياسية وغيرها والمسألة لا تضعها عند الموارثة أنهم مستسلطون وفي هذا المعنى ينبغي تغيير المنطق إذا كنا نريد محاربة الطائفية.

قنديل: هل يمكن أن يكون لدينا تصور حول السؤال التالي: ما بعد الطائف أنت عشت وخضت مع الزملاء الآخرين مرحلة أن هناك طرفا ناضجا لها وتجتهد، والتي قالت إن مال هذه العملية الإصلاحية إلغاء الطائفية وإليتها إنشاء الهيئة العليا للطائفية والخطوة العملية الدستورية فيها هي أنه مع انتخاب اول مجلس نيابي وطني لإثافي يجري استحداث مجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف وتتأط به القضايا المصرية هذا يعني ان هناك زما سياسيا دوليا إقليمي محليا كان مؤاتيا لهذا الإختراق؟

الخطيب: كان من المفترض مع عودتنا من الطائف انتخاب مجلس نواب وطني فوراً.

قنديل: تاريخنا، والإرادة السياسية كانت وراء التأخير وليس صدقة، الآن في لحظة سياسية مختلفة هل نجعلنا هذه اللحظة أقرب لتلك التي كانت في الطائف أم أبعد؟ بمعنى استعادة اليوم فكرة المجلسين لها قوة تمحيها كما كانت موقفاً للمعنى التي عايشتموها في الطائف عندما تقولون إلغاء الطائفية ترور الكتلة المسيحية من النواب التقليديين مثلاً الوزير منصور هو نائب مسيحي لكن في صف العلمانيين أنا اقصد المدافعين عن الصيغة الطائفية في الطائف، كنت تراهم خجولين من الطائفية، يقولون معكم حقاً بإلغاء الطائفية، أنها لعنة وآفة لكن اعلوينا ضمامات، هل الآن نحن في وضع مشابه، أم هناك اعتراز بالطائفية وتبنا وتغليب ما يجعل هذا الطرح أمام تعديل آخرى؟

الخطيب: حالة الاستعصاء على هذا السنويات تجعل من الحال أقرب من أي حالة أخرى وبالتالي بعد حالة الاستعصاء تغير صيغة المجلسين لا لتحل المشكلة.

قنديل: أنت تقول أنه رغم كل التعقيدات التي نعيشها اليوم ورغم كل التطفيف الذي بلغ مراتب لم نبلغها من قبل والمذهبية والتباهي بالطرح الطائفي، أنت متفائل بأنه لا فرصة للخروج من الأزمة إلا بصيغة مجلس وطني غير طائفي ومجلس يضمن الطوائف وأن موازين القوى أصبحت مؤاتية لذلك؟

الخطيب: صحيح.

قنديل: والوزير منصور ماذا تقول؟

منصور: هذا رأيي منذ البداية.

قنديل: أنت بربك أن موازين القوى النفسية والسياسية والاجتماعية الحاكمة للظفرة إلى هذه المسألة التمثيلية الدستورية مؤاتية لصيغة المجلسين وهي واقعية الآن أم نظرية حاملة؟

منصور: في اللحظة التي نحن فيها والقوى السياسية الطائفية لن تسمح بمجلس وطني خارج القيد الطائفي مهما صار، ويطرحون بدع مجلسين طائفيين ويوافقون عليها، وبذلك تكون قدر رجعتنا إلى الخلف وليس إلى الأمام والغاء المذهبية تخدلمنا في حرب أهلية، موضوع المجلسين ليس دستوري بل حل مشكل طائفي وكيفية الخروج من النظام الطائفي.

شمس الدين :

عبد المسيحيين يترجع

قنديل: السؤال إلى الاستاذ محمد شمس الدين وأنت ناشط سياسي اجتماعي وطني ولك رأي بما يدور في الحلقة من نقاش لكن الرأي العام معني بحرفيتك وخبرتك تقرض عليك ان تحصر اجابته بما يخدم ما تنتظره الناس من أجابة، الرقم بمفهوم التوازنات سامه بانتاج الطائف، المجلس المسيحي من

القولية المتزايدة بسبب الضغط الديمغرافي والشعور عند المسلمين بأنهم

أصبحوا أكثرية عدية وليس لديهم الحقوق والصلاحيات التي يعتبرون انها الحد الأدنى المقبول أنتج تسوية اليوم نحن امام رقم من نوع آخر، وصلاحيات من نوع آخر وصيغة نظام من نوع آخر، قد يكون الذي نحن أمامه اليوم بارقامه وعلاقته بالصلاحيات متناسبا من المسلمون لديهم نصف مجلس الوزراء ونصف من مجلس النواب وصلاحيات ليست بسيطة في رئاسة الحكومة وما طبق في الطائف ليس بالضرورة أن اراده المنتشر لكن واقعياً نصف الصلاحيات التي نقلت الي مجلس الوزراء صارت عند مجلس النواب، فهل ان الرقم الذي كان لصالح فرصة ذهبية للخروج من الطائفية أصبح مساندا لتأبيدها وتثبيتها؟

شمس الدين: إذا عدنا إلى الوراء الإحصاء السكاني الأخير الذي أجري في لبنان الرسمي هو عام 1932 وحينها اشرت النسب إلى أن 60 في المئة من الشعب اللبناني مسيحيون و40 في المئة مسلمون واليوم لا توجد إحصاءات رسمية لكن شبيه رسمي ب65 في المئة مسلمان و35 في المئة مسيحيون واستناداً إلى خبراء في علم الحياة إن المسيحيين سنة 2080 مسيحيون 35 في المئة من السكان وهذه النسب تجعلهم لا يقبلون بمجلس الشيوخ إطلاقا، إذا أنشأت مجلس نواب لإطائفي وحصرتم التمثيل الطائفي في مجلس الشيوخ عمليا لا يتشكل ضمانت للمسيحيين في هذه النسب الكليلية وبالتالي هم متسككون أكثر فأكثر بطائفية مجلس النواب وضمانته وإذا حكى بمجلس الشيوخ أيضا يجب أن يكون طائفيًا وليس الغاء الطائفية في مجلس النواب لنأتي بمجلس شيوخ طائفي، الطائف قال بإلغاء طائفية الوظيفة في الفئة الأولى ومازال هناك وظائف أساسية للمسيحيين: قائد الجيش، حاكم مصرف لبنان، مدير عام المالية ومدير عام المينارك وغيرهم لكن اليوم في باقي الوظائف لا توازن إطلاقا وبالتالي المسيحي الذي قيل في الطائف بإلغاء طائفية الوظيفة باستثناء الفئة الأولى لم يعد يقبل بذلك وسيعيد النظر بطائفية الوظيفة بكل الفئات، ومجلس نواب وطني ومجلس شيوخ طائفي يزيد الهاجس المسيحي ولا يشكل إرضاء لهم. قنديل: باقي الطوائف؟ إذا اعتبرنا أن الطوائف كينونات قائمة بذاتها لا تنوع سياسيا داخل الطوائف، الطائفيات بدأت بوحدة منها وباقي الطوائف كيف ترى نفسها؟

شمس الدين: عندما تنشئ مجلس شيوخ تنتزع صلاحيات من المجلس النيابي الذي يعتبرونه الشيعة لهم وبالتالي لن يتنازل الشيعة عنه بهذه السهولة.

قنديل: لكن الرئيس بري هو من يطرح هذا الطرح؟

شمس الدين: لكن ما يهينا ما بعد الطرح، واليوم هل نستطيع نزع صلاحيات رئيس الحكومة؟ لا ولك طائفة متمسكة بما لديها ولا نتنازل عنها إطلاقاً. قنديل: نحن لا ندناشئ الآن كيف طبق الطائف، ولا نستطيع أن نبنى على آلية التطبيق نقاشا للنص، نناقش ما يلي هل أن موازين القوى الحاكمة الآن ونظرة الطوائف لذاتها الآن وحجم القوى الطائفية في قلب طوائف تسيم أم تتحول دون تطبيق النص؟ قلت على المستوى المسيحي أن مسوقتي الخرج زاد بعد الطائف وبناء عليه ردة الفعل على الغاء الطائفية باتت أكثر وإذا وجدتم في الطائف قبولاً مسيحياً في المبدأ يطلب ضمانات فلن تجدوا اليوم قبولاً بالمطلق، عند المسلمين هل هناك قوة تريد إلغاء الطائفية؟

شمس الدين: لا، اليوم الوضع الشيعي متمسك بمؤسسات الدولة ولا مصالحة له بإشراك الآخرين وإيضاً الطائفية السنية لا مصالحة لها بذلك.

قنديل: والطائفية الدرزية ألن تقاثل لمجلس الشيوخ التي وعدت برئاسته؟

شمس الدين: يعني أننا بذلك نكرس الطائفية من جديد.

قنديل: أنت تعتبر أن الموازين التي كانت سائدة عشية الطائف كانت تسمح بولادة هذا الموقف على الخروج من الطائفية بينما الموازين التي أنتجها تطبيق الطائف على الأقل تزيد تعقيدا؟

منصور: الموازين التي أنتجها عدم تطبيق الطائف لأنه حصل في العام 1992 انقلاب حقيقي على الطائف والهيئة العليا لإلغاء الطائفية موضوع أساسي من أهم التدابير التي يتخذها قانون الأحزاب، الآن تمثيل نسبي اليوم لبنان دائرة واحدة ووضع قانون الأحزاب الحالي يكرس الطائفية وانقساماً طائفيًا عامودياً في البلد.

حمية: لبناء حكم وطني على قواعد إصلاحية

قنديل: أستاذ معن حمية أنتم في الحزب السوري القومي الإجتماعي ومتملك علمانيون كثر، حججكم لاستهتان به من الشعب اللبناني من أين باتيكم الأمل والتفاؤل بأن هناك فرصة بفانون يعتمد النسبية لبنان دائرة واحدة خارج القيد الطائفي كائنًا عشية الطائف وليكن مجلس الشيوخ على أساس طائفي يطمئن هواجس الطوائف هل لديك تقاؤل بأن هذا متاح الآن؟ وانطلاقاً من أي اعتبارات؟

معن حمية: أريد أن أزد على قضية الطائف أنه تهريبية، يجب أن نعود إلى الظروف التي واكبت اتفاق الطائف، الفكرة الأساسية كانت بناء حكم وطني على قواعد إصلاحية وكل الأفكار الإصلاحية من ضمنها مجلس الشيوخ الذي أتى باتجاه طمأنة الطوائف أتى بهذا السياق لأنه خلال المرحلة من العام 1982 إلى 89 كان هناك حراك وطني حقيقي على الساحة اللبنانية تتمثل بالمقاومة التي نشأت سواء الحزب القومي وكل الأحزاب الوطنية وكانت مرحلة الصعود ومحاولة حقيقية لبناء حكم وطني حقيقي في لبنان من أجل الخلاص من النظام الطائفي الذي كانت سمته الأساسية سابقاً وحاضراً ومستقبلاً حاجة دولية.

قنديل: هل تريد أن تقول إن نسبة القوى بين العلمانيين والطائفيين وليكن الطائف في قلبها هي أفضل بكثير من نسبة القوى بين العلمانيين والطائفيين اليوم؟

حمية: يمكن في حينها كانت بهذا الاتجاه.

منصور: كانت أفضل بكثير، حركة أمل في وقتها واكبتها حركة أخرى اسمها حركة المحررمين، الامم، المغيب السيد موسى الصبر دخل إلى الموضوع من قاسم مشترك مع إسماء المحررمين وليكن الجانب، وكان فيها مجموعة مهمة متنوعة من الأشخاص.

قنديل: هناك مصطلح يستعمله الرئيس بري وقال في أحد لقاءاته مع الراحل جورج حاوي: «استقونيا فيمك كي نستمد الوطنية على الطوائف ذهبت الطائفية إلى الأحزاب الوطنية»، بمعنى أن الطوائف طيفٌ الذين كانوا وطنيين وعلمايين بدلا من أن يعلمنوا الطائف؟ ولما موازين الحكم آلية التطبيق، وسنأتي في القسم الثاني من الحلقة لنقاش ما الذي كان ممكن أن يحصل للتحول لما وصلنا إليه؟

حمية: أريد أن احيب على سؤال هل أن البيئة الوطنية مختلفة عن اليوم، أقول إنها زائدة وطنياً. الرئيس بري بما يمثل من حركة هو في الإطار العدني العلماني الديمقراطي حتى لو كان بالاسم طائفة شيعية وحتى حزب الله المقاومة الإسلامية الذي يحمل اسم إسلامي طروحنا وطنية وسير بالقانون الانتخابي الذي نطالب به لكن السؤال هل نتقى التاثير الخارجي؟ اليوم المعقدة تشهد كلها كوارث أمنية والإرهاب منتشر في كل العالم هل نتوقع أن يكون هناك قانون انتخابي على أساس وطني ومجلس نيابي على أساس وطني في ظل هذا الحريق الذي يجتاح المنطقة؟ اعتقد أن ما لم نتجح به إسرائيل من خلال اجتياحها للبنان وتصفيها ورئيساً للجمهورية اليوم تعمل عليه واليوم يتقوض أي محاولة لبنانية وحتى لو كانت ذاتية لإلغاء الطائفية لأن هناك أطراف عربية صارت في الضفة والقطاع وسنحان أمام امتحان خطير وأقول بالحزب «القومي» إذا لم نصل إلى مجلس نيابي على أساس قانون انتخابي يحقق صحة التمثيل لن يبقى لبنان هذا اللبنان المقاومة الوطني المنتمي إلى بيئته القومية والى سورية تحديداً.

فلسفة الطائف

قنديل: هل تقوم فلسفة الطائف على إعتماد المناصفة ونقل صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء، أم تقوم فلسفته على أن المناصفة هي مرحلة انتقالية لا بد منها وتشر مكروه لا بد منه، لكن الاساس هو الغاء الطائفية؟ منصور: موضوع المناصفة اليوم أخذ هذا البعد وهو رد على معادلة الـ5 الـ6 مسيحيين ومسلمين، جنبها والوضع الديمغرافي الذي كان قائماً، في مرحلة كانت هناك غالبية مسيحية فرضت معادلة الـ6 الـ5 ولا يمكن الذهاب إلى الغاء الطائفية بلا تدابير إحترازية.

قنديل: الفلسفة في إلغاء الطائفية وفي سابقها نذهب إلى مرحلة أولى مناصفة ثم مجلس نيابي وطني ثم مجلس شيوخ؟ يعني بربك فلسفة الطائف هي الخروج من النظام الطائفي؟ منصور: التوجه العام كان ذلك.

قنديل: وليس إعادة اتجاح النظام الطائفي على قواعد أكثر انصافاً؟

منصور: لا لا، لأنه كان هناك شعور لدى المسيحيين وقوى المارونية السياسية في هذه المرحلة، أن الهيئة الطائفية لم تعد تستطيع أن تستمر، وكانوا يخشون من الهيمته المعكوسة ويريدون الخروج إلى وضع لا توجد فيه هيمنة معكوسة على الحكم، وهذا ما وقعنا به من خلال الانقلاب على الطائف عام 1992.

قنديل: عمليا يا معالي الوزير، من خارج السياق السياسي، سؤال لك وللاستاذ زاهر: عندما نقول أن المناصفة هي محملة، هل نملك نحن التحكم بالنتائج المترتبة على المناصفة؟ وهل نملك نحن التحكم بالنتائج المترتبة على نقل صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء والتوازنات الحاكمة لمجلس الوزراء؟ وكيف تنتعش لعبة الطوائف في قلب المعادلات الجديدة فيصعب النصّ الذي أردتموه أساسياً في الطائف، تجميلاً وتكميلاً، وما أردتموه مرحلياً وانتقالياً يصيح هو الدائم؟

منصور: نعم، عادة يصاغ الاتفاق بناء على موازين القوى الموجودة، وكيف تتغير لاحقاً شيء آخر، بالناكيد تغيرت لاحقاً وتمكنوا من إجراء انقلاب.

قنديل: لا أتحدث عن موازين القوى العسكرية أو المالية بل الاجتماعية.

منصور: الاجتماعية والدولية وغيرها.

قنديل: أنا أتحدث عن الشقّ الداخلي الصرف، أنتم أطمعتم الطوائف الجائعة

فذاقت حجم المصلحة المترتبة على الشراكة بالسلطة ولا تريد الغاء الطائفية، وزيدتم على خوف الخائف، والطوائف الإسلامية، قبل الطائف، كانت متمسكة ومتمسحة ودافعة لإلغاء الطائفية أكثر مما هي الآن، لأنها الآن في جنة السلطة وتقاسم المغانم وهذا الطائف خلقه. الطائف تحدث عن المناصفة وهناك أطرافاً كانوا خارج السلطة بمعادلة الـ 6 بـ5 والصلاحيه في رئيس الجمهورية، أتوا وأصبحوا شركاء في الصلاحيه في مجلس الوزراء، وطائفة منهم التي لديها رئيس الحكومة تصرفت، ولو من دون حق، على قاعدة أن جزءاً كبيراً من سلطة مجلس الوزراء في جيبيها وأحد يقول لها أين أنت.

منصور: بسبب التوازنات الإقليمية التي حكمت حينها بدعم سوري-

البناء

سعودي.

قنديل: وعندما خرج السوري من لبنان ماذا تغير؟ لماذا لم تعدل الموازين؟

منصور: بقي السعودي في لبنان.

قنديل: بقي السعودي لكنه لا يملك قوة مبدائية في لبنان، بل عاد الخارجون من المسيحيين، عون وجعجع، إلى الحياة السياسية، ولم يتغير شيء في العلاقة بين مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء.

منصور: كيف ستتغير وهي تكرست؟

قنديل: عندما كان النصّ لصالح رئيس الجمهورية، لم يستطع أحد ان يتنزع من يده صلاحيات ما قبل الطائف، لأن النصّ اعطاء الصلاحيات. قراءتك لنصّ الطائف أنه مورس مشوها وإمكانية تصويبه كانت متاحة لو أن موازين القوى تغيرت في الميدان؟

منصور: لم يتغير موازين القوى، بل حصل توازن في القوى، ولم يستطع أحد اتخاذ القرار، اليوم لكي يتغير أي شيء جوهرى في البلد، لا يوجد مجال في حينها كان القرار ليس داخلياً، كان يأتي القرار من الخارج وينفذ فوراً.

قنديل: هذا يعني أن القرار الخارجي غير موجود في الميدان اليوم، لكنه موجود في الإنتعادات الخارجية والولاءات.

منصور: صحيح.

قنديل: إلى أي مدى يعني ما قاله الخطيب بأن الفرصة قد تكون أكثر للمجلسين، لأن الإسناد الذي حكمك في الطائف أخذكم إلى الغاء الطائفية، ويحكمنا جميعاً الآن وقد يأخذنا إلى قانون المجلسين؟

منصور: شرط أن يكون مجلس وطني وأخر طائفي وليس مجلسين طائفيين.

حفرة طائفية لا قعر لها

قنديل: صحيح، هل أن عجز الطائفتا البائقة والصاحبة وتنهبا لبعضها البعض، وغياب قوة خارجية قادرة على أن تتحاز إلى أحدها، أو تقرض تسوية عليها جميعاً في ظل هذا الوضع حيث البلد مغلق وواصل إلى مستوى الإفلاس في كل شيء، هذا قد يعطي الفرصة بتوازن هذه الصموات الطائفية المتقابلة، وتوازن قواها وتوازن وعي المجتمع، هل يعطي الفرصة لأن يكون المخرج من هذا مجلس نيابي وطني لإطائفي، ومجلس للشيوخ يطمئن الطوائف؟ منصور: الواقع السياسي الذي نحن فيه في حفرة طائفية لا قعر لها، وتحفر أكثر وطائفية مخفية، نصّ الطائف واضح حول هذا الموضوع، دخلوا في بدعة والنص موجود، وطرحو موضوع المجلسين الطائفيين.

قنديل: في كثير من الأحيان تسود مخارج لا تعبير عن مصلحة إيجابية لكل الأطراف، لكن اسنادا الطرق أمام البديل يجعلها ممرا الزاميا وحيدا، هل يشبه طرح المجلسين هذا الوضع؟ يعني الشيء الذي يريد «حزب المستقل»، سيفق عون و«حزب الله» بقوة لرفضه، والشيء الذي يريد عون سيفق بوجهه «المستقل»، الإلغاء المتبادل للمشاريع التي تمثل كل من الأطراف، هل يمكن أن يفتح النافذة لمشروع لا يعبر عن المصلحة الفعلية لأي طرف لكنريس التوافقي مثلا، كل طرف لا يستطيع إيصال مرشحه فيتعب الجميع من المعاكسة فيأتون إلى حل وسط، واليوم قانون الستين لن يسير لأن الجميع يقول أنه لن يسير به، وبالتالي يدعون الفراغ، وقانون النسبية على دائرة واحدة لن يسير والـ13 دائرة والمركب، هل يشكل هذا فرصة للارايح بدل ان يكون الاخلاسر، يعني نتوازن على الخسائر لن احدنا ثم يريد ان يربح على الاخر، والاخر سيمنعن من الربح؟ الخطيب: البديل عن عدم قدرتنا على إلغاء الطائفية السياسية، هو مجلس نواب منتخب على أساس وطني لإطائفي دائرة واحدة والنسبية، ومجلس شيوخ منتخب على أساس مذهبي طائفي على قاعدة دائرة صغرى وقاعدة التمثيل الأخرى.

شمس الدين: الطائف لم يقل لبنان دائرة انتخابية واحدة، بل محافظات.

قنديل: لكن في النظام المجلسي الوطني اللاطائفي لم يقل على الدائرة الانتخابية، لا قار نسبية ولا أكثرى.

شمس الدين: أسأل الثائنين الكريمين (منصور والخطيب) هل هناك محضر للطائف الـ؟

منصور والخطيب: نعم هناك محاضر جلسات.

شمس الدين: لكن هذه المحاضر لم تفسر هذا الخلاف؟

منصور: هناك إنشاء هيئة وطنية أولاً.

قنديل: المادة 95 من الدستور «تشثا صيغة وطنية» وهي مستحقة فوراً، لكن التأخير عن إنشائها آخر الموجبات المرتبطة بولايتها.

شمس الدين: وضعتنا نحن وكنا نعلم أننا لن نطبق.

قنديل: بالعكس، قد تقول الواقع الذي نعيشها أننا ندفع الآن فواتير عدم التطبيق. إن النصّ لو طبق فور وضع الطائف كتعديلات دستورية، وشكّلت الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية، لواصلت موازين القوى التي أنتجت الطائف قوة دفعها، وكانت تدفع لإلغاء الطائفية.

شمس الدين: لكن قوانين الإنتخاب التي اعتمدت من العام 1992 حتى اليوم، ليس كما قال الطائف ومخالفة للماطف.

النزول إلى الشارع

قنديل: لتتفق على التالي: إن النظام الاكثري بالصيغة التي طبق فيها لم يدع مخارج لقوانين الإنتخاب، هناك إجماع في لبنان اليوم بأن النظام الاكثري الطائفي على اساس الطائفية استنفذ، آخر المخارج العودة لقانون الستين الذي أقر في السوحة وأجريت انتخابات على اساسه عام 2009. والآن السؤال، هناك فراغ رئاسي، لماذا هناك فراغ نيابي؟ المجلس الدستوري يقول إن إجراء الانتخابات البلدية يسقط ذريعة عدم إجراء النيابية. من يقول أننا لا نريد إنتاج قانون انتخاب لـن هناك فراغا رئاسيا، أسألهم ووجهت لهم دعوة للمشاركة في الحلقة الانتخابية، مجلس النواب انتهى وليته عام 2013 هل أنتتهي ولاية رئيس الجمهورية، وعطلت الانتخابات النيابية ودخلنا في الفراغ الرئاسي ولا مجلس جديد، وبمعدله. والمجلس الدستوري اليوم يقول أنه تمديد باطل، إن سنسحقاق الإنتخابات النيابية لا يحتاج إلى قانون انتخاب؟ إذا المجلس يقول أننا ضد «الستين» ولا يوجد له أب يدافع عنه؟

منصور: سيتم الإنتخابات على قانون الستين.

الخطيب: إن نحن نخرج الناس إلى الشارع.

منصور: لن يخرج أحد إلى الشارع، الوضع الطائفي والمذهبي يمنع ذلك، في حال التوصل إلى قانون إنتخاب ولبنان دائرة انتخابية واحدة مع قانون نسبي في لبنان، ستكون النتائج تكريسا للمذهبية والطائفية إلى أيد الأيديين، إذا لم تتغير قوانين الأحزاب التي تقدم لوائح طائفية، باستثناء الحزبين القومي والشيعوي.

معن حمية: صيغة المجلسين هي الفرصة الاخيرة قبل ان نصل إلى أزمة كبيرة.

قنديل: أنت تقول أن الظروف اليوم أسوأ، لكن المخرج أشد الحاحاً.

حمية: صحيح.

الخطيب: وأكثر قابلية.

قنديل: أكثر قابلية أم الأمر أصعب؟

الخطيب: أكثر قابلية.

قنديل: أحد العوامل التي تدفع بهذا الاتجاه هو الإسناد، ولا حلول أخرى، وكل طرف يحاول إلغاء الطرف الأخر. وهذا التوازن يدخلنا من فراغ إلى آخر. في المقابل، لدينا القوة الثانية للدفع على طرح فكرة الانتخابات، هل الشارع يمكن أن يكون قوة دفع للخروج من الأزمة، أم أن الشارع يمكن أن يكون قوة لزيادة الشرح الطائفي والانقسام؛ هي الحلقة الماضية ناقشناها وكان هناك شيء من الانتعاب العام للمشاركين قد يكون الشارع مقبداً إعلامياً وتديرياً. لكن الشارع يفهم الشارع، سيؤدي إلى شارع مقابِل، شارع قد يضعضعا في واقع لا تحمد عقبا. لا تدعو الشارع ليكون حاضراً بهذه القوة لأن مفاعيله غير محمودة، هل انت يا معالي الوزير من هذا الرأي؟

محلّيات

منصور: أنا مع هذا الرأي، في الوقت الحاضر هناك تحور طائفي مذهبي مخيف، وكل دعوة للشارع بهذا الجو لن تنجح إلا إذا كانت دعوة طائفية، وهذا سيؤدي إلى دعوات طائفية.

قنديل: إذا حدثت الإنتخابات على اساس قانون الستين، يعني قطعنا عن شهر تشرين ولا قانون جديد، وصلنا إلى دعوة الهيئات الناخية في شباط أو آذار، وموعد الإنتخابات في حزيران. سؤال للاستاذ زاهر: هل تدعو القوى السياسية في 8 آذار والعماد عون إلى ترجمة أقولها أفعالاً وإعلان مقاطعة أي انتخابات على أساس «الستين»؟

الخطيب: رابعاً، هناك جبهة عريضة لمواجهة ذلك وفرض «النسبية».

قنديل: وصلنا إلى تشرين والجبهة العريضة تشكلت ولم تستطع فرض النسبية وإنتاج قانون جديد وقزامن أغلبيه له بمجلس النواب، وبقينا أمام حائط مسدود إما إنتخابات على «قانون الستين» وإما تمديد أو مقاطعة، هل هناك أمر رابع؟

الخطيب: رابعاً، هناك فراغ سيكون حافزاً للحراك في الشارع.

قنديل: إذا وجهت الحكومة دعوة للانتخابات، السؤال: السلطة التي تخرج من إنتخابات بترء، تقدر أن تقول أنها غير شرعية وتدعو إلى مؤتمر تأسيسي، لك السؤال: هل تدميون قى 8 آذار أن إنتخابات على أساس «الستين» إذا فرضت عليكم؟

الخطيب: ما ندعو إليه هو النزول إلى الشارع وفرض «النسبية».

قنديل: إذا لم ينتج هذا الفرض مجلس نيابي بقر النسبية وانتهت مدة الترشيح، هل تدعو «التيار الوطني الحر»، وحركة «أمل» و«حزب الله» إلى أن يقدموا مرشحين أم لا؟

منصور: هناك قواعد لعبة لا نستطيع تغييرها الآن، علينا أن تعمل على اساسها.

قنديل: يعني لا تدعو للمقاطعة للانتخابات على أساس «الستين»؟

منصور: نتيجة المقاطعة هي الفراغ ولا ندعو للفراغ في المجلس النيابي. ليعضوا الخطيب: أنا أدعو للنزول إلى الشارع لفرض «النسبية».

قنديل: وإذا أتى موعد الإنتخابات؟

الخطيب: لا نريد أن نتشام.

قنديل: لا أتشام، لكن مررنا بذلك وقيل لنا لن نقبل التمديد وحصل على قاعدة لا نريد أن نترك الفراغ يقع. هل يمكن القول أن الإنتخابات على قانون الستين هي سلاح احتياطي يخبئها الذين لا يريدون قانون المجلسين، ليعضوا القوى التي تطالب بالتغيير بين خيار الفراغ أو «الستين»، لذلك لنفكر معا بأن «الستين» سيكون هو المتاح؟

منصور: «الستين» جديد وأمرأه واقعاً بانتظار التحولات في المنطقة، وقيل أن تظهر التحولات بالمنطقة لا تغييرات جوهرية في الداخل اللبناني. التغيير سيكون على ضوء المتغير الخارجي.

قنديل: كما أن توازنات دولية وإقليمية أنتجت «الطائف» أو منحت له فرصة الحياة، وموازن أخرى فرضت نفسها على تطبيقه، نتنظر موازين قوى واضحة ومستقرة حتى يتغير حالها ما.

قنديل: هل تطوّر شباهة قوى تخبيرية على الأرض أم لا؟ فرضاً أنه من هنا حتى الإنتخابات حصل حراك، السؤال هل سيمحو هذا الحراك إلى قوة تغييرية؟

قنديل سؤال إلى معن حمية: ما هو موقفك كقوميين؟

حمية: القوى السياسية التغييرية تعتبر أن العودة إلى قانون الستين جريمة بحق لبنان واللبنانيين، لكن لا يمكن القول ببقائه الفراغ.

الخطيب: كيف يقبل الفراغ في رئاسة الجمهورية؟

حمية: بالناكيد أرفضها، لكن المعادلات السياسية القائمة والطائفية فرضت ذلك.

قنديل: لكن إذا فرضت علينا بسبب تغير الظروف والمعطيات إنتخابات على «الستين» إما التمديد؟ سؤال إلى شمس الدين: هل من المفيد الآن النقاش حول التوازنات التي من الممكن أن تنتج باعتماد صيغة المجلسين وإحداث قراء لهذه التوازنات؟ تمننى عليك قراء سريعة لموازن القوى التي إنتخب على أساسها المجلس الحالي، ماذا لو كانت على أساس مجلس نيابي لإطائفي ومجلس للشيوخ؟

شمس الدين: سيكون هناك هيمنة طائفية أكثر، لكن الهيئات الناخية تدعى للانتخابات بمرسوم، والتركيبة الحكومية الحالية إذالم توافق على الإنتخابات، ليست هناك دعوة أصلا.

قنديل: يعني فراغ؟

شمس الدين: نعم فراغ، عشية التمديد المجلس النيابي الحالي أجرينا استطلاعاً كانت نتيجته 70 في المئة ضد التمديد. وعندما جلت جلسة التمديد لم نجد أربعين شخصاً في الشارع، لو نزل 70 في المئة إلى الشارع لنمعدوا التمديد، لكن الشارع يتحرك طائفيًا ويتحرك شارع آخرمقابه.

قنديل: دعوة الهيئات الناخية تحتاج إلى مرسوم يجب أن يوقع عليها جميع الوزراء، يعني أنا نحن ذاهبون إلى قانون جديد، وأما الفراغ؟ منصور: دعوة جميع الوزراء بدعة وإختراع لا مفضل له.

قنديل: في ختام الحلقة الشكر للدكتور بيار منصور والاستاذ زاهر الخطيب والاستاذ محمد شمس الدين والاستاذ معن حمية والزملاء في «البناء»، لكن ما نصل إليه خلاصة أن المسألة الميثاقية التي حكمت صيغة ولادة المجلسين في الطائف، هي نفسها قد توصلنا إلى قانون الستين على أي قبول بمعادلة انتخابية غير مناسبة لنص المجلسين، لكن هذه الصيغة المجلسية الآن تعيش حالة من التوازن السلبلي يعجز كل طرف طائفي عن فرض مشروعه لقانون الانتخاب فيها، وقد تكون فرصة لجعل هذا المشروع، الذي ليس هو مشروع طائفي من الطائفيات، لكن يمكنه الفرصة الوحيدة للعبور لأن مشاريع الطائفيات تعطلها طائفيات أخرى.

الحضور: خلاصة مقبولة.

قنديل: أوجه الشكر إلى «ان. بي. ان» وجمهورها، والحلقة المقبلة سيكون موضوعها «الإطار القانوني والدستوري لصيغة المجلسين من الطائف إلى الفراغ الرئاسي» وشكراً للجميع.



تنبُّ وقائع الندوة على قناة NBN الساعة الثامنة والنصف مساء اليوم

تحرير: حسين حمّود - عدنان الساحلي - محمد حمية

وما نحن بصدده من مازق هو سياسي وليس بالنصوص.

منصور: المشكلة ليست في النصّ.

الخطيب: بالكلية التي تبلغناها الحلقة تقول خلفية طرح صيغة المجلسين وعلاقتها ببعدي صحة التمثيل والإطار الاصلاحي، يعني لا رئاسة جمهورية ولا أي شيء يحصل إلا في إطار إصلاحي وأول خطوة على طريق الإطار الاصلاحي إنتخابات على قاعدة لبنان دائرة واحدة وعلى أساس النسبية.

محمد حمية: هل وُضع الطائف لكي لا يطبق وما هي الأسباب التي حالت دون تطبيقه، وهل ما يزال يصلح اليوم في ظل موازين القوى الحالية الناتجة عن الصعود المسيحي وحذف التيار الوطني الحر والقوات والتتار مع شريحة من الطائفة الشيعية حزب الله رغم أن الطائف جاء بموازن قوى لمصلحة المسلمين والآن هناك صعود مسيحي؟

الخطيب: لا شيء يوضع لكي لا يطبق، هناك شيء يوضع لا يمكن أن يمر عبره في ظل موازين قوى كانت موجودة تقول أن لبنان عربي الهوية والانتماء وهو نهائي لكل أبنائه، هكذا كانت تصير الأمور وتوضع الصغ.



رمزي عبد الخالق سال منصور: المادة 95 من الدستور طرحت تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية، هناك شيء اسمه إلغاء الطائفية وشيء آخر اسمه الغاء الطائفية السياسية ما الرابط بين الإثنين؟

منصور: المقصود بإلغاء الطائفية مرتبط بحرية المعتقد وإلغاء الطائفية لا يعني إلغاء الطوائف، والمشكو منها هي الطائفية السياسية بكل تفرعاتها النيابية والإدارية وفي العمل السياسي العام، وهو المطلب الأساسي لإلغاء الطائفية السياسية والهيئة ستأخذ التدابير التي لها علاقة بكل أمر للخروج من هذا التصور والانقسام الطائفي.

هتاف دهام سألت منصور: تحدثت عن إنشاء مجلس نيابي غير طائفي إنتخابه يعني رئاسة المجلس لن تصبح محكومة بالطائفة الشيعية ورئاسة الجمهورية بالموارنة والحكومة بالطائفة السنية والطائف يقول إن رئاسة مجلس الشيوخ للدرز، المشاركون مقاطعون: كالم لم يرد، في الطائف أن رئاسة مجلس الشيوخ ستكون للطائفة الدرزية بل متعارف

